أنماط التفاعلات المستقبلية للقوى الدولية الكبرى في المنطقة العربية

د. أحمد قنديل
رئيس وحدة الدراسات الدولية وبرنامج الطاقة
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

مثل مشهد عملية «طوفان الأقصى»، التي أطلقتها «كتائب القسام» (الذراع العسكري لحركة حماس) فجر السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، «صدمة كبيرة» لإسرائيل، التي فوجئت بنجاح مقاتلي هذه الكتائب في اقتحام السياج الذي يفصل قطاع غزة عن الأراضي الإسرائيلية، برا وبحرا وجوا، بل ونجاحهم أيضا في تدمير عدد من المعدات العسكرية الإسرائيلية، وأسر المئات من المستوطنين والجنود الإسرائيليين [١]. وفي المقابل، ردت تل أبيب بتنفيذ مشهد بالغ الدموية والبربرية تمثل في عملية «السيوف الحديدية»، وأعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو دخول البلاد في حالة حرب متوعدا بالقضاء على حركة حماس [٢]. وفي مشهد ثالث لا يقل أهمية عن المشهدين السابقين، أرسلت الولايات المتحدة إلى منطقة شرق المتوسط حاملتي الطائرات «جيرالد فورد» و«إيزنهاور» وسفنا حربية أخرى وألفى جندي مارينز، بهدف ردع القوى الإقليمية والحيلولة دون توسيع نطاق الحرب أو تحويلها لحرب إقليمية [٣]. ثم قامت واشنطن بعد ذلك، بتكوين تحالف «حارس الازدهار»، الذي انضمت إليه أكثر من ١١ دولة، بغرض حماية حرية الملاحة في منطقة البحر الأحمر، بعد زيادة الهجمات التي شنتها جماعة الحوثي في اليمن على السفن المتجهة إلى إسرائيل أو التي تحمل علمها[٤]. وفي مشاهد أخرى تكررت كثيرا، تدفق رؤساء دول ووزراء خارجية ودفاع عدد من الدول الغربية إلى تل أبيب على نحو يكاد يشبه في أجوائه وتفاصيله ما حدث مع أوكرانيا بعدما شنت روسيا هجماتها

العسكرية عليها في فبراير ٢٠٢٢ [٥] . وبالتزامن مع توالي هذه المشاهد المقلقة والمزعجة معا، زاد إدراك العالم بأن امتداد هذه الحرب سيكون مدمرا للجميع، وسيكون له، على الأرجح، انعكاسات سلبية ليس فقط على الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية، وإنما أيضا على حرية الملاحة في الممرات البحرية الموجودة في هذه المنطقة الحيوية للعالم، وبالتالي على تدفق التجارة العالمية وإمدادات الطاقة.

حرب كاشفة

دفعت هذه المشاهد عدد من خبراء العلاقات الدولية إلى إطلاق وصف «الحرب الكاشفة» على الحرب الدائرة في غزة [٦]. حيث كشفت هذه الحرب غير المسبوقة في ضراوتها وتأثيراتها المحتملة على الصعيدين الإقليمي والدولي، كثيرا من مكامن الضعف في المشهد الدولي الحالي، الذي فشلت قواه الكبرى في تبني سياسات تضغط باتجاه وقف هذه الحرب العدوانية من جانب إسرائيل على الشعب الفلسطيني. كما تفاقمت الهواجس والشكوك في كثير من دول العالم بشأن إمكانية تحقيق مفهوم «النظام الدولي الذي يقوم على مبادئ العدالة والمساواة" نتيجة استمرار عجز الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وارتكاب قادة إسرائيل، العسكريين والسياسيين، جرائم الحرب بشكل علني وسافر يتناقض مع القانون الإنساني الدولي وقوانين الحرب، ووسط تجاهل تام للاحتجاجات والإدانات واسعة النطاق لهذه الجرائم، التي لم ير العالم مثيلا لها في التاريخ الحديث.

لذلك، لم يكن غريبا أن يباغت الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش العالم بتحذير جريء ونادر، في رسالة رسمية إلى مجلس الأمن الدولي من «التهديد العالمي الذي تمثله حرب غزة»، اعتمادا على المادة ٩٩ من ميثاق المنظمة [٧]. وتنص هذه المادة على أنه «يحق للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أي مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم

والأمـن الـدولي.» لكـن أخطـر مـا نـوه لـه جوتيريـش، كان تحذيـره في منتـدى الدوحـة المنعقـد في مطلـع ديسـمبر ٢٠٢٣، مـن أن مجلـس الأمـن بات «مشـلولا بسـبب الانقسـامات الجيوسـتراتيجية»، مضيفـا أن المؤسسـات العالميـة أصبحـت «ضعيفـة وعفـا عليهـا الزمـن، ولم تـزل عالقـة في فـترة زمنيـة مـضى عليهـا ٨٠ عامـا" [٨].

ومـن ناحيـة ثانيـة، كشـفت حـرب غـزة أيضـا عـن أن العـالم أصبـح يشـهد معارضـة متزايـدة للنفـوذ الغـربي بشـكل عـام، والأمريـكي عـلى وجـه الخصوص، مـن جانـب مجموعـة مـن الـدول غـير الغربيـة، ولاسـيما الصـين وروسـيا، فضـلا عـن دول أخـرى كانـت تصنـف عـلى أنهـا دول متوسـطة. حيـث يبـدو ان هـذه الحـرب مثلـت «فرصـة طيبـة» لهـذه الـدول مـن أجـل تحقيـق طموحاتها بلعـب دولي أكـثر فاعليـة ويتناسـب مـع تنامـي قدراتهـا الاقتصاديـة والعسـكرية والسياسـية يومـا بعـد يـوم. ويـرى عـدد مـن خـبراء العلاقـات الدوليـة أن هـذه الـدول، التـي يوصـف بعضهـا في أدبيـات العلاقـات الدوليـة بأنهـا مُراجِعـة Revisionist، تسـعى إلى إقنـاع واشـنطن، أو إرغامهـا، عـلى تغيـير سياسـاتها الأحاديـة المسـتندة عـلى نتيجـة الحـرب البـاردة، والاعـتراف بالمتغـيرات الاقتصاديـة والعسـكرية والسياسـية الآخـذة في الازديـاد عـلى مـدى ثلاثـة عقـود، ومـن ثـم تدشـين نظـام دولي تعـددي مـرة ثانيـة [٩]. وفي هـذا السـياق، يبـدو أن موسـكو وبكـين قـد اسـتفادتا مـن إطالـة أمـد هـذه الحـرب في خـوض غـمار صراعهـما عـلى النفـوذ العالمـي مـع الـدول الغربيـة، بقيـادة واشـنطن. فكلـما طالـت الحـرب بـين حـماس وإسرائيـل تزعزعـت صدقيـة وموثوقيـة الولايـات المتحـدة في دول الجنـوب العالمـي، وبالتـالي زادت إمكانيـة أن تـؤدي حـرب غـزة إلى إحـداث تغيـير عميـق في النظـام الـدولي [١٠].

ومـن ناحيـة ثالثـة، كشـفت حـرب غـزة أيضـا عـن عـودة الولايـات المتحـدة لتـؤدي مجـددا دور «الشرطـي» في منطقـة الـشرق الأوسـط، وهـو الـدور الـذي تراجـع كثـيرا منـذ تطبيـق إسـتراتيجية «الانعطـاف نحـو آسـيا»، والتـي أعلنهـا

الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما في عام ٢٠١٢. ومما يلفت الانتباه في هذا الأمر، أن هذه العودة جاءت في سياق مختلف عن ذلك الذي راهنت واشنطن فيه على تطبيع العلاقات بين إسرائيل وعدد متزايد من الدول العربية، كما جاءت أيضا قبل أيام قليلة من تكهنات حول اقتراب توقيع اتفاقية للتطبيع بين السعودية وإسرائيل برعاية أمريكية، على غرار «اتفاقيات التطبيع الإبراهيمية» الموقعة في أغسطس ٢٠٢٠ بين الإمارات والبحرين وإسرائيل، وهو ما دفع الرئيس الأمريكي «جو بايدن» للقول بأن «أحد الأسباب وراء حرب غزة هو أن قادة حماس كانوا يعلمون أنني كنت أعمل بشكل وثيق للغاية، خاصة مع السعوديين وغيرهم في المنطقة، لإحلال السلام في المنطقة من خلال الاعتراف بإسرائيل وحق إسرائيل في الوجود» [١١].

المشهد الدولي قبل حرب غزة

ما كشفت عنه حرب غزة أعاد التأكيد مجددا على الاهتمام الذي أبدته الدول الكبرى في العالم بالمنطقة العربية لأهميتها الكبرى من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية. حيث تمتعت هذه المنطقة، تاريخيا، بأهمية خاصة مقارنة بباقي أقاليم العالم، وتعاظمت تلك الأهمية خلال القرون الخمسة الماضية بصفة خاصة، بسبب محورية موقعها الجغرافي وتوسطها الكرة الأرضية، ما منح المنطقة العربية تفردا جيو-استراتيجيا وخصوصية جيو-اقتصادية، وهو ما تجسد في تكالب وتنافس القوى الاستعمارية عليها، كونها الإقليم المتحكم في حركة التجارة العالمية [١٢].

وعلى مدار السنين، لم تتراجع هذه الدواعي لأهمية وخصوصية المنطقة العربية، بل على العكس، فقد زادت هذه الاهمية في الألفية الثالثة بشدة كساحة تضم نقاط عبور وممرات ملاحية وتجارية هي الأهم على الإطلاق بين الشرق والغرب. كما نمت أهمية المنطقة أيضا كمردود لتنامي وضعية الصين كأكبر شريك تجاري لعدد كبير من دول هذه المنطقة، خاصة بعد مبادرة «الحزام والطريق»، التي ساهمت في تنفيذ

الـرؤى التنمويـة الطموحـة لكثـير مـن دول هـذه المنطقـة، خاصـة فيـما يتعلـق بمشروعـات البنيـة الأساسـية، في مجـالات الطاقـة والنقـل والموانـئ، فضـلا عـن ازديـاد حركـة التصنيـع وتدفـق الاسـتثمارات الصينيـة [١٣].

وبـين حركـة الملاحـة التجاريـة القديمـة والتبـادلات التجاريـة والاسـتثمارية المسـتجدة والمتزايـدة حديثـا، شـهدت المنطقـة العربيـة تذبذبـا فـي مصـادر أخـرى للأهميـة صعـودا وهبوطـا، لعـل مـن أهمهـا عـلى الإطـلاق «الفـورة النفطيـة» التـي بـدأت في منتصـف سـبعينيات القـرن المـاضي، واسـتمرت مقتضياتهـا حتـى مطلـع الألفـية الثالثـة، بـل لا تـزال بعـض دول المنطقـة تتمتـع بتداعيـات ومكتسـبات تلـك الفـورة، سـواء عـلى المسـتوى الداخـلي، أو خارجيـا مـن خـلال التأثـير الملمـوس فـي موازيـن السـوق العالميـة للطاقـة، وخصوصـا النفـط والغـاز الطبيعـي [١٤]. كـما أن امتـلاك عـدة دول عربيـة لمـوارد وفـيرة مـن الطاقـة المتجـددة، خاصـة الشـمس والريـاح، يجعـل المنطقـة العربيـة "مركـزا عالميـا" محتمـلا لإنتـاج وتصديـر هـذه الطاقـة مسـتقبلا (في صـورة الهيدروجـين الأخـضر)، في ظـل تسـارع الجهـود العالميـة لمواجهـة التداعيـات الكارثيـة لتغـير المنـاخ العالمـي.

وإلى جانـب ذلـك، كان مـن بـين أسـباب الاهتـمام العالمـي أيضـا بالمنطقـة العربيـة نشـأة إسرائيـل عـام ١٩٤٨، ومـا ترتـب عـلى ذلـك مـن «انفجـار» المواجهـات العربيـة الإسرائيليـة مـن وقـت لآخـر مـما كان لـه تداعيـات سـلبية إلى أمـن واسـتقرار هـذه المنطقـة الإسـتراتيجية مـن العـالم. ثـم جـاءت أحـداث سـبتمبر ٢٠٠١ الإرهابيـة ومـا تبعهـا مـن تنامـي لأنشـطة الجماعـات المتشـددة والإرهابيـة لتكـون سـببا آخـر لتنامـي الاهتـمام العالمـي بالمنطقـة في ظـل «الحـرب العالميـة عـلى الإرهـاب.»

وفي هـذا الإطـار، أصبحـت سياسـات القـوى الكـبرى تجـاه المنطقـة العربيـة محكومـة بمجموعـة دوافـع وتخضـع لحزمـة مـن العوامـل، يـأتي عـلى رأسـها المحافظـة عـلى الحـد الأدنى المطلـوب مـن الأمن والاسـتقرار فـي هـذه المنطقة،

وهـو مـا يتطلـب بـدوره تثبيـت وتحصـين العلاقـات مـع الأطـراف الإقليميـة الرئيسـة، وتجنـب تأثـير أي تغـير فـي الأوضـاع الداخليـة لتلـك الأطـراف عـلى العلاقـات. كـما أصبحـت المصالـح الاقتصاديـة للـدول الكـبرى أيضـا تمثـل دافعـا جوهريـا آخـر فـي رسـم سياسـاتها بالمنطقـة العربيـة، ولا يقتـصر هـذا الدافـع عـلى توريـدات المنطقـة للعـالم مـن صـادرات الطاقـة (النفـط والغـاز ومؤخـرا إمكانيـة تصديـر الهيدروجـين الأخـضر)، وإنمـا أيضـا زيـادة التجـارة السـلعية والمشروعـات الاسـتثمارية المشـتركة بـين دول المنطقـة ومعظـم القـوى الكـبرى، خاصـة الصـين، والاتحـاد الأوروبي، والولايـات المتحـدة. كـما أصبحـت الموانـئ والممـرات، سـواء الملاحيـة أو البريـة، شـديدة الأهميـة فـي حسـابات الـدول الكـبرى تجـاه المنطقـة مـن الناحيتـين العسـكرية والتجاريـة.

وقـد تزامـن مـع الاسـتمرارية في اهتـمام القـوى الكـبرى في العـالم بالمنطقـة العربيـة في المائـة عـام الأخـيرة حـدوث تحـولات ملحوظـة في طبيعـة النظـام الـدولي، وتراتبيـة القـوى المؤثـرة فيـه. فبعـد أن وضعـت الحـرب العالميـة الثانيـة أوزارهـا عـام ١٩٤٥، كان واضحـا سـقوط النظـام الـدولي التعـددي أو «متعـدد الأقطـاب». حيـث نزلـت اليابـان وألمانيـا وإيطاليـا مـن قمتـه، نتيجـة الهزيمـة في هـذه الحـرب، وأُنهكـت بريطانيـا وفرنسـا. ولم يبـق مـن القـوى الكـبرى في ذلـك النظـام سـوى الاتحـاد السـوفيتي السـابق الـذي أسـهم بـدور معتـبر في انتصـار دول التحالـف، وحافـظ عـلى قـدر كبـير مـن قدراتـه. وأخـذت الولايـات المتحـدة في التحـول إلى قـوة دوليـة، بعـد أن اختـارت أن تبقـى لفـترة طويلـة أقـل انخراطـا في شـؤون العـالم. ولهـذا أصبـح الفـرق بـين كل مـن موسـكو وواشـنطن وغيرهـما مـن القـوى الكـبرى كبـيرا، كـما تبـين في التفاعـلات التـي أدت إلى نشـأة الأمـم المتحـدة بـدلا مـن عصبـة الأمـم، وظهـر بشـكل أوضـح عقـب حـرب السـويس عـام ١٩٥٦. وأخـذ العـالم يتعامـل مـع موسـكو وواشـنطن بوصفهـما القوتـين الكبريـين، أو العظميـين، ومـع النظـام الـدولي باعتبـاره ثنائيـا، أو يقـوم عـلى «القطبيـة الثنائيـة" [١٥].

وبعد ذلك، أدى انتهاء الحرب الباردة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي إلى ظهور عالم أحادي القطب تهيمن عليه الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. وقد اتسم هذا النظام بمجموعة قيم «ليبرالية» عممتها القوى الغربية على دول العالم الأُخرى كشرط للحاق بركب المجتمع الدولي. وفرضت واشنطن التي قدمت نفسها على أنها المرشدة الأخلاقية للإنسانية، قواعد اللعبة السياسية العالمية. ومنذ عام ١٩٩١، يبسط هذا النظام سيطرته على المعمورة، ولا سيما دول الجنوب العالمي على الرغم من عدم انجذابها له، ولأنها، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ومعه حركة عدم الانحياز، وجدت نفسها تتخبط وحيدة من دون بوصلة تقودها أيديولوجيا أو استراتيجيا، فكان لزاما عليها التقيد بالقواعد والمبادئ المفروضة لتجنب نعتها بـ «الدول المارقة» أو رميها على هامش القضايا الدولية [١٦].

لكن، منذ نهاية حقبة التسعينيات من القرن الماضي، عرف الاقتصاد العالمي «تحولا ملحوظا» في ميزان القوة الدولي نتيجة الصعود الاقتصادي الصيني، ثم تجسد في تفوق تجمع بريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا) اقتصاديا على مجموعة الدول الصناعية السبع في عام ٢٠٢٠، ليتوغل شيئا فشيئا إلى الساحة السياسية الدولية [١٧]. فراحت دول هذا التكتل بـ»أسواقها الصاعدة» تسعى إلى تحويل ثقلها الاقتصادي الحديث النشأة إلى قوة سياسية ودبلوماسية فعلية، يجمعها قاسم مشترك ألا وهو عدم انتمائها إلى الغرب وإنما إلى الجنوب العالمي، ناهيك عن تشاركها في الشعور بالذل الذي لحق بها إبان الاستعمار أو جراء إحكام القوى الغربية السيطرة عليها وإبقائها على هامش النظام العالمي، الأمر الذي دفعها إلى المطالبة، وبشكل واضح وصريح، بالاعتراف الفعلي بها، وبتحقيق المساواة في المعاملة والتمثيل المتوازن ضمن نظام الحوكمة العالمي المعاصر [١٨]. فأصبح تجمع بريكس، بالتدريج، «قاطرة» عالم متحول تدفع بإرادة تعتزم طريق إصلاح النظام الدولي على نحو جذري، وترفض

قطعا النظام الغربي وكل ما يحمل في طياته من عيوب ونفاق. فبينما تفرض الدول الغربية على قسم كبير من العالم مبادئ تزعم أنها «عالمية»، لا تكف عن اعتماد سياسة «ازدواجية المعايير» و«الكيل بمكيالين» للنأي بنفسها وبحلفائها، فتستثير بذلك غضب الشعوب وسخطهم [١٩].

وبالتزامن مع كل ذلك، تشير الخبرة التاريخية إلى أن المنطقة العربية، بمواردها الطبيعية الغنية وموقعها الاستراتيجي، ظلت منذ حقبة الاستعمار الأوروبي مرورا بالحرب الباردة والثنائية القطبية الدولية وما بعدها وصولا إلى الأحادية القطبية الأمريكية، فريسة للتدخل الخارجي المكثف [٢٠]. فعلى مدى العقود الماضية، مرت دول المنطقة، بتجارب سلبية مريرة، بدءا من اتفاقية سايس- بيكو، فوعد بلفور البريطاني الغاشم عام ١٩١٧ الذي مهد لقياد دولة إسرائيل، مرورا بالتدخلات المتتابعة في شؤون المنطقة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق في حقبة الثنائية القطبية خلال الحرب الباردة، وصولا إلى عصر الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار قلاع المعسكر الشرقي منذ أواخر عقد الثمانينيات من القرن المنصرم ، وما صاحبها من أحداث عصفت باستقرار وأمن المنطقة، التي كان أحدثها وأهمها ما عرف بـ«الانتفاضات العربية» مطلع العقد الثاني من القرن الحالي [٢١].

المشهد الدولي أثناء حرب غزة

من وجهة نظر دول الجنوب العالمي، ومنها معظم الدول العربية، مثلت حرب غزة تجسيدا لسياسة «ازدواجية المعايير» و«الكيل بمكيالين» للدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة. فأثناء هذه الحرب الهمجية والبربرية التي شنتها تل أبيب، تم تبرئة إسرائيل من كل ما ارتكبته من جرائم مروعة بحجة حقها المزعوم و«المطلق» في الدفاع عن نفسها، ضد ما أسمته "الهجوم الإرهابي لحركة حماس"، وهذا الحق هو بالنسبة إلى الغرب، بشكل عام، أهم من الحفاظ على أرواح الفلسطينيين [٢٢].

وفي هـذا السـياق، لم تـتردد معظـم دول الجنـوب العالمـي في انتقـاد واشـنطن لقيامهـا بتقديـم كافـة وسـائل الدعـم العسـكري والسـياسي والمـالي واللوجسـتي والإعلامـي غـير المـشروط للكيـان الصهيـوني، الأمـر الـذي منـع التوصـل إلى وقف فـوري ومسـتدام لإطـلاق النـار في غـزة وإدخـال المسـاعدات الإنسـانية الكافيـة للشـعب الفلسـطيني الـرازح تحـت نـيران الاحتـلال. فقـد تنوعـت أشـكال تعبـير الولايـات المتحـدة عـن «الالتـزام الصلـب كالصخـر تجـاه إسرائيـل»، مـا بـين زيـارة الرئيـس الأمريـكي جـو بايـدن لإسرائيـل ومشـاركته في أعـمال حكومـة الحـرب وانخـراط كبـار المسـؤولين في إدارتـه في جـولات دبلوماسـية مكوكيـة لتنسـيق خطـط الحـرب، وحشـد الدعـم الـدولي لإسرائيـل، وإرسـال الأسـلحة والذخائـر والمسـاعدات الأمنيـة لقواتهـا، ونـشر القـوات العسـكرية الأمريكيـة في الـشرق الأوسـط لـردع القـوى الإقليميـة والحيلولـة دون توسـيع نطـاق الحـرب أو تحويلهـا لحـرب إقليميـة، وعرقلـة محـاولات العديـد مـن القـوى والجهـات وقـف إطـلاق النـار، عـلى اعتبـار أن ذلـك سيسـمح لحـماس بإعـادة بنـاء قدراتهـا وتنظيـم مقاتليهـا مـما سيشـكل خطـرا عـلى إسرائيـل، ويحـول دون تحقيـق الهـدف الأمريـكي الإسرائيـلي المشـترك في منـع حـماس مـن السـيطرة عـلى قطـاع غـزة مـرة أخـرى [٢٣].

ومـع تصعيـد وكثافـة القصـف الإسرائيـلي وتفاقـم الكارثـة الإنسـانية في غـزة وتصاعـد الضغـط الداخـلي والـدولي، شـهد الموقـف الأمريـكي تغيرا على مسـتوى لهجـة الخطـاب - وليـس الموقـف أو الإسـتراتيجية - مـن التشـدد للمرونـة. ومـن ثـم، بـدأت واشـنطن في تضمـين خطابهـا الاعـتراف بوقـوع ضحايـا مـن المدنيـين متبنيـة الروايـة الإسرائيليـة في تبريـر ذلـك بسـبب اتخـاذ حـماس إياهم كـدروع بشريـة وباسـتخدامها للبنيـة التحتيـة المدنيـة في غـزة لصالـح أعمالهـا العسـكرية. ثـم، بـدأ الخطـاب الأمريـكي الرسـمي تدريجيـا في تغيـير أكـبر لنبرتـه نحـو التأكيـد عـلى أهميـة حمايـة المدنيـين وإبـراز الجهـود الأمريكيـة للتنسـيق مـع إسرائيـل والضغـط عليهـا لكي تراعـي العمليـة العسـكرية الإسرائيليـة تقليل

الـضرر الواقـع عـلى المدنيـين، وأهميـة محاسـبة المسـتوطنين المتطرفـين عـلى أعـمال العنـف في الضفـة، كـما أطلـق بايـدن مشروعـا لمواجهـة الإسـلاموفوبيا في الولايـات المتحـدة في محاولـة للتقـرب إلى الأصـوات العربيـة والمسـلمة، قبـل الانتخابـات الرئاسـية المقـررة في نوفمـبر عـام ٢٠٢٤ [٢٤] .

ومـن ناحيـة ثانيـة، بـدأ الموقـف الأمريـكي الرسـمي يتبنـى فكـرة عقـد هـدن إنسـانية لإجـلاء المدنيـين مـن مناطـق القتـال، وإدخـال المسـاعدات الإنسـانية، ودخلـت واشـنطن في مباحثـات مـع إسرائيـل ومـصر وقطـر وصولا لاتفـاق حول هدنـة مؤقتـة لتبـادل الأسرى والرهائـن ودخـول المسـاعدات، وعـبر الرئيـس بايـدن عـن رغبتـه في تمديـد الهدنـة لإطـلاق المزيـد مـن الرهائـن ودخـول المسـاعدات. ومـن ثـم، جـاء قبـول إسرائيـل لـشروط الهدنـة كنتيجـة لفشـلها في تحقيـق أهدافهـا المعلنـة حـول القضـاء عـلى حـماس واسـتعادة الرهائـن، وللضغـط الأمريـكي عـلى إسرائيـل نتيجـة تصاعـد الغضـب العالمـي وخـروج هـذا الغضـب مـن قلـب أكـبر الـدول الحليفـة والداعمـة لإسرائيـل وإقناعهـا أنـه مـن الصعـب تحقيـق الأهـداف العسـكرية في غـزة في ظـل اشـتداد الغضب العالمـي بشـأن الكارثـة الإنسـانية هنـاك [٢٥].

وفيـما يتعلـق برؤيتهـا لمسـتقبل غـزة، أعلنـت الولايـات المتحـدة في أواخـر أكتوبـر ٢٠٢٣ عـن عـدة نقـاط في هـذا الخصـوص، منهـا: رفـض التهجـير القـسري، أو إعـادة احتـلال غـزة، ورفـض حصـار وتقليـص مسـاحة أراضيـه، ورفـض اسـتخدام غـزة ثانيـة منطلقـا لهجـمات حـماس ضـد إسرائيـل. وتبنـت واشـنطن أيضـا فكـرة إعـادة توحيـد غـزة والضفـة في هيـكل إداري واحـد ليصبـح الحكـم في نهايـة المطـاف في يـد سـلطة فلسـطينية متجـددة في إطـار حـل الدولتـين التـي بـدأت الولايـات المتحـدة في التأكيـد عليـه بشـكل كبـير باعتبـاره نقطـة النهايـة الوحيـدة لهـذا الـصراع. ولكـن يسـبق ذلـك وجـود ترتيبـات أمنيـة مؤقتـة قـد تشـمل الاسـتعانة بـدول إقليميـة أو وكالات دوليـة لإدارة قطـاع غـزة [٢٦].

وبالتزامن مع ذلك، واصلت الولايات المتحدة سياستها الممنهجة في عرقلة تدخل المؤسسات المتعددة الأطراف في الملف الفلسطيني الإسرائيلي على الرغم من الانتقاد الواسع الذي تلقته، وذلك من خلال استخدامها حق الفيتو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد مشروع قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣، والتصويت ضد مشروع قرار مماثل في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٣. وقد أشعلت هذه السياسة انتقادات عنيفة من جانب دول الجنوب العالمي، والتي وصفت الولايات المتحدة بأنها «مفسدة» للتعددية و«مقوضا» لدور المنظمات الدولية عندما تحاول هذه الأخيرة وضع أحد حلفاء الولايات المتحدة أمام واجب الامتثال للقانون الدولي الإنساني [٢٧].

ومن ناحية أخرى، جاءت مواقف الاتحاد الأوروبي من مشهد بداية الحرب في غزة متشابهة إلى حد كبير مع مثيلتها الأمريكية بشكل عام، وهو الأمر الذي سلط الضوء على الأزمة الأخلاقية والنفاق وازدواجية المعايير للدول الأوروبية المنحازة لإسرائيل. حيث يرى عدد من المراقبين أن هذا الحرب أدت إلى «تآكل نموذج القوة الناعمة» الذي تقدمه أوروبا باعتبارها حامية المبادئ والقيم العالمية مثل قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وترويجها لنفسها باعتبارها أحد حراس القانون الدولي الإنساني [٢٨]. فالدول الأوروبية التي أسست موقفها تجاه حرب روسيا وأوكرانيا على منظومة حقوق الإنسان والقانون الدولي، أمد العديد منها إسرائيل بالدعم العسكري والمالي والدبلوماسي والإعلامي، وعرقلت جهود وقف إطلاق النار، وتبنت السردية الإسرائيلية للحرب.

وإلى جانب ذلك، كان واضحا خلال فترة الحرب في غزة أن مواقف الاتحاد الأوروبي اتسمت بالتخبط والفشل في الحديث بصوت واحد في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال، عدل الاتحاد الأوروبي موقفه من تعليق المساعدات التنموية للسلطة الفلسطينية، كما ظهر ارتباكه أيضا

في التناقض بين إعلانه عن تضامنه التام مع إسرائيل حكومة وشعبا وبين انتقاده انتهاكها لقواعد القانون الدولي في غزة (ومن ذلك على سبيل المثال التصريحات المتناقضة بين رئيسة المفوضية أورسولا فون دير لاين وبين مسؤول السياسة الخارجية جوزيب بوريل، واحتجاج ٨٠٠ من موظفي الاتحاد الأوروبي على انحياز رئيسة المفوضية لإسرائيل).

وعلى نحو مشابه لما عبرت عنه واشنطن، أعلن الاتحاد الأوروبي عن مجموعة من المبادئ التي تحكم رؤيته تجاه مستقبل غزة، تتلخَّص في: رفض التهجير القسري، أو إعادة الاحتلال الإسرائيلي لغزة، وكذلك رفض عودة حماس لحكم غزة، أو تقسيم أراضي غزة. ودعا الاتحاد الأوروبي أيضا إلى تسليم إدارة قطاع غزة للسلطة الفلسطينية التي ستحتاج للدعم في الفترة الانتقالية، واقترح عقد مؤتمر سلام بموجبه تساهم الدول العربية التي تحظى بثقة السلطة الفلسطينية وإسرائيل في تقديم هذا الدعم، وأن يكون للاتحاد الأوروبي دور مهم في العملية السياسية لبناء الدولة في غزة كجزء من تحقيق حل الدولتين.

وبعد فترة من بداية هذه الحرب، ساهم الاستخدام المفرط للقوة من الجانب الإسرائيلي وتفاقم الكارثة الإنسانية في غزة في تعميق الصدع بين الدول الأوروبية المنحازة لإسرائيل تحت المظلة الأمريكية وبين عدد من الدول الأوروبية الأكثر استقلالا أو اعتدالا، فيما يتعلق بعدة مسائل أساسية، مثل: وقف إطلاق النار أو الدعوة لهدنة إنسانية، واستمرار المساعدات للجانب الفلسطيني، وانتهاك إسرائيل لقواعد القانون الدولي في الدفاع عن نفسها وإدانة هذا الانتهاك، ومستقبل الحكم في قطاع غزة. وعلى هذا الأساس، انقسمت المواقف الأوروبية بين ثلاث كتل رئيسية[٢٩]:

1. دول ظلت، إلى حد كبير، ثابتة على الانحياز التام لتل أبيب، مع تبني الرواية الإسرائيلية في خطابها، وتقديم الدعم المالي والعسكري والسياسي والدبلوماسي واللوجستي لها، وعلى رأسها المملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا.

2.دول ابتعدت ظاهريا - في ظل ضغوط وانقسامات داخلية وانتقادات دولية - عن الانحياز المطلق لإسرائيل وحاولت إحداث نوع من التوازن - دون استعداء تل أبيب - على رأسها فرنسا التي انتقلت من الدعوة لتحالف دولي لمكافحة إرهاب حماس إلى الدعوة لهدنة إنسانية تمهد لوقف إطلاق النار وإلى ضرورة التزام رد الفعل الإسرائيلي بقواعد القانون الدولي، وحماية المدنيين وضرورة إمداد الشعب الفلسطيني في غزة بالمساعدات الإنسانية، وصولا للتصريح بأنه ليس من حق إسرائيل تحديد الجهة التي ستحكم قطاع غزة، لكن باريس رفضت إدانة إسرائيل واتهامها بانتهاك حقوق الإنسان، بل وأكد رئيسها ماكرون أن إسرائيل لم تؤذ المدنيين عمدا. كما تحركت مواقف بعض الدول الأوروبية تجاه وقف إطلاق النار من الرفض وعرقلة قرار الجمعية العامة لوقف إطلاق النار إلى الدعوة له والمناداة بتفعيله مثل النمسا والمجر.

3.دول تبنت مواقف أكثر اعتدالا، وأصبحت مواقفها أكثر وضوحا وجرأة في إدانة انتهاك إسرائيل لقواعد القانون الدولي، والتعبير عن دعم الحقوق الفلسطينية مثل النرويج وبلجيكا وإسبانيا وأيرلندا. وتراوحت أشكال هذا التعبير من إدانة انتهاك إسرائيل لقواعد القانون الدولي، وارتكابها لجرائم حرب في غزة (بلجيكا – إسبانيا – النرويج – أيرلندا)، للدعوة لمحاسبة إسرائيل وفقا لتلك التهم أو استخدام أدوات الضغط الاقتصادي لوقف الحرب مثل اقتراح إسبانيا وأيرلندا وبلجيكا منع دخول منتجات المستوطنات الإسرائيلية للأسواق الأوروبية، واقتراح بلجيكا منع دخول المتطرفين من المستوطنين إلى أوروبا، والتحرك الأُحادي الجانب من إسبانيا والنرويج للاعتراف بالدولة الفلسطينية (دعوة إسبانيا الاتحاد الأوروبي للاعتراف بدولة فلسطين، ودعوة البرلمان النرويجي الحكومة للاستعداد للاعتراف بدولة فلسطين المستقلة).

أما روسيا، فقد غلب على مواقفها خلال حرب غزة التأكيد على انحياز

موسكو إلى دول الجنوب العالمي في معارضتها لسياسات واشنطن والغرب تجاه هذه الحرب، إلا أن قادة الكرملين لم يسعوا، بشكل جدي، إلى البحث عن أية آليات ضاغطة من أجل وقف الحرب. صحيح أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أعلن، في بداية الحرب، أن بلاده مستعدة لتقديم جهود «وساطة» بين الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، إلا أنه لم يوضح المدخل الذي ستنطلق منه إذا وافق الطرفان على تلك الجهود [٣٠]. وهذا أمر له دلالاته؛ لأن روسيا كانت تقليديا تعلن استعدادها لاستقبال مفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ثم تتكلم لاحقا عن أن هذا يتطلب «موافقة الطرفين»، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه عمليا. وفي وقت لاحق، تطور موقف موسكو إلى اشتباك قوي في مجلس الأمن الدولي، ومطالبات واضحة بوقف القتال. إلا إن رفض مجلس الأمن لاقتراحين قدمتهما موسكو لوقف إطلاق النار في ١٦ و٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣، وحتى من دون اضطرار الولايات المتحدة إلى استخدام حق النقض، أظهر مدى محدودية النفوذ الروسي في هذا الملف، الذي طالما أحكمت واشنطن سيطرتها عليه [٣١].

ومن جهتها، سعت الصين إلى زيادة دورها في المنطقة العربية بعد اندلاع حرب غزة، مستفيدة من نجاحها في تحقيق التقارب والمصالحة بين المملكة العربية السعودية وإيران في عام ٢٠٢٣، ونتيجة مبادرة الحزام والطريق التي دعمت الروابط التجارية والاستثمارية بينها وبين معظم دول المنطقة. وقد جاء الموقف الصيني مشابها، إلى حد كبير، لمواقف موسكو وكانت من أقوى الداعمين في اجتماعات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، ورفض الحرب الشاملة على غزة، والتحذير من خطورة اتساع نطاقها جغرافيا. كما طرحت بكين أيضا فكرة بذل جهود للوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ودعت إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب، من أجل «العمل على إيجاد حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية» [٣٢].

واللافـت في هـذا السـياق أن بكـين، عـلى نحـو مشـابه لموسـكو، لم تقـدم أيـة مبـادرات حقيقيـة أو إجـراءات ملموسـة لوقـف الحـرب عـلى غـزة فعليـا. كـما لم تـر الصـين وروسـيا أيضـا حاجـة إلى الدعـوة إلى قمـة طارئـة لـ«منظمـة شـنغهاي للتعـاون»، التـي يـرى الطرفـان أنهـا تشـكل الحجـر الأسـاس في التحـركات المشـتركة لمواجهـة التحديـات المشـتركة في العـالم [٣٣]. وتجـدر الإشـارة في هـذا السـياق أيضـا إلى أنـه رغـم عقـد تجمـع «بريكـس»، والـذي تشـارك فيهـا الدولتـين إلى جانـب كل مـن جنـوب أفريقيـا والبرازيـل والهنـد، اجتماعـا خاصـا لمناقشـة الحـرب عـلى غـزة دعـا إلى «هدنـة إنسـانية فوريـة» تفـضي إلى وقـف إطـلاق النـار وحمايـة المدنيـين، وتوفـير المسـاعدات الإنسـانية في قطـاع غـزة، وإطـلاق سراح الأسرى والمحتجزيـن، إلا أن مناقشـات هـذا الاجتماع أبـرزت أيضـاً وجـود تبايـن واسـع وهـوة كبـيرة في مواقـف دول هـذا التجمـع، مـما جعـل بعـض دولـه يكتفـي بعبـارات الدعـوة إلى تهدئـة، وبعضهـا رفعـت سـقف المطالـب بشـكل قـوي لدرجـة الدعـوة إلى عـرض الملـف عـلى محكمـة الجنايـات الدوليـة، كـما ظهـر في موقـف جنـوب أفريقيـا. وهـذه الدعـوة لم تظهـر في البيـان الختامـي المشـترك الصـادر عـن هـذا الاجتـماع المذكـور [٣٤].

المشهد الدولي بعد حرب غزة

عمقـت حـرب غـزة مـن حالـة الاسـتقطاب العالمـي المتزايـد، بـين الـدول الغربيـة، بقيـادة الولايـات المتحـدة، مـن جهـة، وبـين دول الجنـوب العالمـي، وفي مقدمتهـا روسـيا والصـين وجنـوب أفريقيـا ومعظـم الـدول العربيـة مـن جهـة أخـرى. وهـذا الصـدع ناجـم عـن انتهـاك قيـم كانـت مشـتركة في العالم-عـلى الأقـل نظريـا- مـن خـلال ميثـاق الأمـم المتحـدة والميثـاق العالمـي لحقـوق الإنسـان واتفاقيـة جنيـف بشـأن حمايـة الأشـخاص المدنيـين في وقـت الحـرب، وغـير ذلـك مـما كان هدفـه حمايـة حـق كل إنسـان في الحيـاة، وعـدم تكـرار ويـلات الحربـين العالميتـين. وسـوف يؤثـر ذلـك، عـلى الأرجـح، عـلى بـروز مجموعـة جديـدة مـن الظواهـر والتحديـات الإسـتراتيجية، عـلى عـدة

مستويات، لعل من أبرزها ما يلي:

أولا، من المتوقع أن تؤثر حرب غزة على السياسات الخارجية للقوى العالمية الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وتجاه الدول العربية بشكل خاص، مما سيكون له تأثيرات واضحة على علاقات هذه القوى بالدول العربية الرئيسة على الأصعدة الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية. وفي هذا السياق، ليس من المستبعد حدوث تحولات في التحالفات الدولية لكثير من الدول العربية [٣٥].

ثانيا، من المرجح أن تمتد تأثيرات هذه الحرب أيضا إلى عمليات السلام في منطقة الشرق الأوسط. وهذا سوف يؤدي إما إلى تجديد وتنشيط الجهود الدولية من أجل التوصل إلى اتفاق سلام دائم وعادل وشامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أو إلى زيادة ترسيخ الانقسامات القائمة، والنزاعات المرافقة لها.

ثالثا، من المتوقع أيضا تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا وتحريض اليمين المتطرف في الولايات المتحدة والدول الأوروبية على المسلمين، مع زيادة منسوب خطاب الكراهية والعنف نتيجة الدعاية الإسرائيلية، التي ثبت كذبها، عن اغتصاب النساء وقطع رءوس الأطفال أثناء عملية «طوفان الأقصى»، ونتيجة أيضا للزيادة المحتملة في العمليات الإرهابية من جانب بعض الجماعات المتشددة أو الذئاب المنفردة الغاضبة من المواقف «المخزية» و«المتخاذلة» للغرب تجاه العدوان الإسرائيلي الغاشم على أهالي قطاع غزة. ويشار في هذا الصدد إلى أن حرب غزة أعطت فرصة لأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا لمحاولة كسب أرضية سياسية من خلال إبداء الدعم لإسرائيل والتحريض ضد المهاجرين من العرب والمسلمين. ففي هولندا، على سبيل المثال، دعا خيرت فيلدرز، الذي فاز حزبه اليميني المتطرف مؤخرا بالانتخابات التشريعية - والمتوقع أن يكون رئيس الوزراء

الهولندي القادم - إلى ترحيل الفلسطينيين إلى الأردن. وفي ألمانيا، دعا حزب البديل من أجل ألمانيا إلى خفض المساعدات والدعم المالي المقدم من ألمانيا للفلسطينيين ووقف التبرعات المالية للأونروا. وفي فرنسا، شارك حزب التجمع الوطني في المسيرات المعادية للسامية مخاطبا ود الجالية اليهودية. وفي الدانمرك، صعد حزب الشعب من خطابه المحرض ضد المهاجرين المسلمين وربط بينهم وبين تنامي العنف ضد اليهود ومعاداة السامية. وفي إيطاليا، أعلن قيادي في حزب الرابطة أن هجوم حماس في السابع من أكتوبر هو بمثابة إعلان الحرب من كل المتطرفين الإسلاميين على الغرب بأكمله [٣٦].

رابعا، من المتوقع أيضا أن يؤدي استمرار الحرب في غزة خلال عام ٢٠٢٤، حسب توقعات صانعي القرار في إسرائيل، إلى مخاطر اقتصادية عديدة، لعل من أبرزها تذبذب الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية فضلا عن زيادة أسعار الشحن والتأمين، الأمر الذي م شأنه تعميق عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي الذي لا يزال يعاني من تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية.

خامسا، بعد انتهاء المرحلة النشطة من حرب غزة، من المرجح أن يبقى عامل اللاجئين والنازحين مؤثرا في العديد من الأنظمة السياسية للدول العربية والأوروبية، خاصة مع تفاقم الأعباء (الاقتصادية والأمنية) التي يمثلها هؤلاء القادمون من فلسطين وسوريا والعراق واليمن والسودان على هذه الأنظمة.

وختاما، تطرح المواقف الدولية المتفاوتة تجاه الحرب على غزة تساؤلا حول مستقبل النظام العالمي في ظل الانكشاف الكبير لمنظومة القيم الغربية التي كان يعتقد أنها قيما عالمية، فهل سيؤدي هذا الانكشاف الكبير إلى ظهور نظام عالمي بلا غطاء قيمي أو معياري، أم إلى نظام عالمي متعدد الأطراف له قيم إنسانية جامعة، بعيدا عن مركزية القيم

الغربية. أهمية هذا التساؤل تثور في ضوء معارضة كل من الصين وروسيا وعدد من دول الجنوب العالمي بشكل واضح وصريح لسياسة العقوبات الجماعية التي فرضتها إسرائيل على أهلنا في قطاع غزة، ومطالبتهم بوقف الحرب في غزة. إلا أن هذه المعارضة لم تترجم بتحركات سياسية نشطة تعكس ثقل وحجم تأثير هذه الدول المتزايد في الشؤون العالمية.

ومن ناحية ثانية، يطرح المشهد الدولي بعد حرب غزة أيضا تساؤلات مهمة أخرى حول دور صراعات الهوية في تشكيل مستقبل النظام الدولي، خاصة في إطار تصعيد الاستقطاب وشراسة تيارات اليمين المتطرف والتحريض على الإسلاموفوبيا في الغرب عموما، وفي الولايات المتحدة خصوصا؟ وما هي الآثار السلبية على المصالح العربية نتيجة الصعود المتواصل لهذه التيارات؟ وكيف يمكن للدول العربية التقليل من هذه الآثار في المستقبل؟ وهل أصبح من الضروري إنشاء تحالفات دولية وإقليمية جديدة أم يمكن تعديل التحالفات الراهنة بشكل يحقق مصالح الدول العربية في الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة الشرق الأوسط؟

على أية حال، من المرجح أن تختلف أوضاع معظم الدول العربية – إلى حد كبير - بعد حرب غزة، عما كانت عليه قبلها، أيا كانت نتيجة هذه الحرب. لكن الأمر المهم هو الوضع الجيوسياسي الذي ستحتله هذه الدول في التحالفات والترتيبات الدولية التي ستعجل هذه الحرب من بنائها في ظل بروز معطيات جديدة على الأرض. وبالتالي، سيكون لزاما على الدول العربية الدفاع عما تبقى من أمنها الوطني وبلورة منظور جديد لمنطقة الشرق الأوسط فيما يخص تفاعلاته الذاتية ومع العالم الخارجي. وفي هذا السياق، يجب أن يقرأ العرب جيدا المشهد الدولي الراهن ويستغلونه لتحقيق مصالحهم وأمن واستقرار منطقتهم. وهنا، يجب ان تكون استعادة الحقوق الفلسطينية المشروعة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف محور أية ترتيبات مع القوى الدولية

الفاعلة في المنطقة، خاصة تلك التي كانت ولا تزال تبدي التأييد المنقطع النظير لدولة إسرائيل. فاستعادة هذه الحقوق هو شرط أساس ومسبق لنجاح أي نظام أمني واقتصادي إقليمي، في ظل الغبن التاريخي الذي تعرفه الحقوق العربية منذ وعد بلفور، ومرورا بجميع النكبات التي عرفتها المنطقة العربية. وما لم تتحل الدول العربية بالإرادة السياسية في عقد تحالفات جديدة في هذا الإطار فستجازف بمواجهة عواقب غير مأمونة ليس فقط على مستوى القضية الفلسطينية وإنما أيضا على صعيد أمنها الوطني بشكل عام، بل وستكون، على الأرجح، معرضة، فرادى وجماعات، لتهديدات مصيرية وخسائر فادحة، ربما غير قابلة للتعويض.

وفي هذا السياق، يجب أن تنتبه الدول العربية إلى ضرورة التحوط في التعامل مع القوى الكبرى في العالم. فالولايات المتحدة (رغم انحيازها الأعمى والمطلق لإسرائيل) ما تزال اللاعب الرئيس والمهيمن في العالم والمنطقة، خاصة مع تردد الصين وروسيا في لعب دور أكثر تأثيرا في حرب غزة. كما يبدو أيضا أن الصينيين مكتفين بأدوار المراقبة من بعيد والمواقف المتضامنة دون التورط في الحربين الأوكرانية والفلسطينية. وعلى نحو مشابه، يبدو أيضا أن الروس غير قادرين وغير راغبين في فتح جبهة صراع جديدة مع الولايات المتحدة والغرب، خاصة وأنهم من أكثر المستفيدين استراتيجيا من تراجع الحرب الأوكرانية إعلاميا وسياسيا بعد الحرب على غزة.

١. نسيبة أشرف، تطور المواقف الأوروبية والأمريكية من عملية طوفان الأقصى، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٣. تم الاطلاع عليه في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، رابط الموقع: https://bit.ly/٣U٧v٠٣O

٢. محمد عز العرب، «القضايا العشرة.. اتجاهات تفاعلات دول الإقليم خلال ٢٠٢٣»، الملف المصري الإليكترونية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد رقم ١١٢، ديسمبر ٢٠٢٣. تم الاطلاع عليه في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، رابط الموقع: https://acpss.ahram.org.eg/News/٢١٠٨٣.aspx

٣. بي بي سي عربي. حرب غزة: الولايات المتحدة ترسل حاملة طائرات ثانية إلى شرق المتوسط دعما لإسرائيل. ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣. تم الاطلاع عليه في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، رابط الموقع: https://www.bbc.com/arabic/articles/c٦pkv٧٣een٠o

٤. الجزيرة. تحالف «حارس الازدهار».. قوة بحرية دولية لمواجهة الحوثيين. ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٣. تم الاطلاع عليه في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، رابط الموقع: https://bit.ly/٤٢٤HFXn

٥. عبد الله السناوي. النظام الدولي.. وحرب غزة. صحيفة الأيام. ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٣. تم الاطلاع عليه في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، رابط الموقع: https://bit.ly/٣HtMlfW

٦. رائد جبر. غزة: «الحرب الكاشفة» طرحت أسئلة عن دورَي روسيا والصين وطموحات النظام العالمي الجديد. صحيفة الشرق الأوسط. ١٥ ديسمبر ٢٠٢٣. تم الاطلاع عليه في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، رابط الموقع: https://bit.ly/٣U٩SpBx

٧. الأمم المتحدة. تفعيلا للمادة ٩٩، غوتيريش يرسل خطابا لمجلس الأمن حول الوضع في فلسطين وإسرائيل باعتباره تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ٦ ديسمبر ٢٠٢٣. تم الاطلاع عليه في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، رابط الموقع: https://bit.ly/٣HpSzxk

٨. بي بي سي عربي. غوتيريش «لن أستسلم برغم فشل مجلس الأمن» – في الغارديان. ١١ ديسمبر ٢٠٢٣. تم الاطلاع عليه في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، رابط الموقع: https://www.bbc.com/arabic/articles/c٢e٢٤qg٨n٧no

٩. وحيد عبد المجيد. هل تُعجّل حربا غزة وأوكرانيا بتغيير النظام الدولي؟ المجلة. ١٥ ديسمبر ٢٠٢٣. تم الاطلاع عليه في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، رابط الموقع: https://bit.ly/٣vMNYmj

١٠. المرجع السابق.

١١. محمد عز العرب، المرجع السابق.

١٢. سامح راشد. حدود التنافس العالمي في الشرق الأوسط. رئاسة مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. ٨ فبراير ٢٠٢٢. تم الاطلاع عليه في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، رابط الموقع: https://www.idsc.gov.eg/Article/details/٦٦٥٧

١٣. المرجع السابق.
١٤. المرجع السابق.
١٥. وحيد عبد المجيد، المرجع السابق.
١٦. جوان دياس. حرب غزة وتداعياتها على موازين القوى في النظام الدولي. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ٢٠٢٣. تم الاطلاع عليه في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، رابط الموقع:
https://www.palestine-studies.org/ar/node/١٦٥٤٨٩٥
١٧. المرجع السابق.
١٨. المرجع السابق.
١٩. المرجع السابق.
٢٠. محمد الكحيل. ميلاد نظام شرق أوسطي جديد؟. هسبريس. ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٣. تم الاطلاع عليه في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، رابط الموقع:
https://bit.ly/٤٢٦n٠lG
٢١. المرجع السابق.
٢٢. جوان دياس. المرجع السابق.
٢٣. نسيبة أشرف، المرجع السابق.
٢٤. المرجع السابق.
٢٥. المرجع السابق.
٢٦. المرجع السابق.
٢٧. جوان دياس. المرجع السابق
٢٨. نسيبة أشرف. المرجع السابق.
٢٩. المرجع السابق.
٣٠. رائد جبر. المرجع السابق.
٣١. جوان دياس. المرجع السابق.
٣٢. رائد جبر. المرجع السابق.
٣٣. المرجع السابق.
٣٤. المرجع السابق.
٣٥. عبيدلي العبيدلي. حرب غزة ٢٠٢٣ في توازنات النظام العالمي الجديد ومرتكزات اقتصاده (٣-٤). البلاد. ٧ يناير ٢٠٢٤. تم الاطلاع عليه في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤، رابط الموقع:
https://bit.ly/٣Hu٥IoY
٣٦. نسيبة أشرف، المرجع السابق.